التجارة الخارجية العربية والتنمية المستدامة

فرص وتحديات

Arab foreign trade and sustainable development

Opportunities and challenges

إعداد

الطالب محمد عبد المقصود حسن

ماجستير مهني – سنة ثانية

إشراف

أ.د. حسين صالح

موجز البحث

تهدف الدراسة الى استعراض وضع التجارة الخارجية للدول العربية في العشرون عاما الاخيرة، وعكست نقاط القوة والصفات المميزة لها، وكذلك نقاط الضعف والعوامل المؤثرة بها، بالإضافة الى الفرص المتاحة أمامها والتهديدات التي تواجهها من خلال استخدام تحليل السوات SWOT ثم انتقلت بعد ذلك الى الاشارة لدور التجارة في ظل اهداف التنمية المستدامة 2030 والسيناريوهات المتوقعة للتجارة الخارجية العربية مستقبلا.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج:

أولا: ستتأثر صادرات الدول بنسبة لا تقل عن 50% في عام 2020 بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد COVID19، وسيتأثر أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كالصين والولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي والتي تستحوذ على أكثر من 65% من إجمالي الصادرات العربية.

ثانيا: استمرار انتشار فيروس كورونا سيؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على اقتصاديات دول العالم بشكل عام وعلى الدول النامية والعربية بشكل خاص كونها لن تتحمل موازناتها الاعباء المترتبة لمواجهته لفترات طويله.

ثالثا: كما سيؤدى ذلك الى فقد العديد من الوظائف على مستوى العالم وارتفاع معدلات البطالة خاصة في مجالات السياحة والنقل والمجالات الخدمية واللوجستية. والتحول الى العمل من المنزل فى بعض الوظائف الاخرى.

رابعا: حال انحسار انتشار الفيروس بصورة سريعة فمن المتوقع ان يؤدى ذلك الى ارتفاع مؤشرات الاقتصاد بصورة تدريجية وستشهد حركة التجارة الدولية تعافيا مما سيؤثر بصورة ايجابية على وضع الصادرات للدول العربية، وبالتالي على حركة التجارة الخارجية العربية.

Abstract

The study aims to review the foreign trade situation of the Arab countries in the last twenty years, and it reflected the strengths and characteristics in the Arab countries, as well as the weakness and factors affecting them, in addition to the opportunities available to them and the threats they face through the SWOT analysis and then moved to the reference The role of trade in light of the sustainable development goals and the expected scenarios for Arab foreign trade in the future.

The study has come up with important findings:

First- Exports of countries will be affected by no less than 50%, and the most important trading partners of Arab countries such as China, the United States of America and European Union countries, which will account for more than 65% of the total Arab exports, will be affected.

Second -The continued spread of the Corona virus will have a negative impact on the economies of the world in general and the developing and Arab countries in particular, as it will not bear its budget due to its long-term confrontation.

Third - It will also lead to the loss of many jobs worldwide and high unemployment rates, especially in the fields of tourism, transportation, and service and logistics, and switching to work from home in some other jobs.

Fourth- If the spread of the virus recedes quickly, it is expected that this will lead to a gradual rise in the economic indicators, and free international trade will witness a recovery, which will positively affect the export status of the Arab countries and as well on the Arab Foreign trade**.**

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	4
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية العربية	8
الفصل الثاني: تقييم لوضع التجارة الخارجية العربية باستخدام تحليل السوات الرباعي SWOT	20
الفصل الثالث: دور التجارة في ظل اهداف التنمية المستدامة والسيناريوهات المتوقعة للتجارة الخارجية العربية مستقبلا	24
النتائج والتوصيات	30
قائمة المراجع	32

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (1)	وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 1998 الى 2000	9
جدول (2)	وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 2006 الى 2014	11
جدول (3)	وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 2015 الى 2019	13
جدول (4)	مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج والتشعيل فى الدول العربية 2018	19

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1)	التغير في اسعار النفط الخام 1998-2020	15
الشكل رقم (2)	نسبة التجمعات العربية من إجمالي التجارة العربية البينية	16

الشكل رقم (3)	اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركاء التجاريين(2018)	17
الشكل رقم (4)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية (2018)	18
الشكل رقم (5)	حركة التجارة السلعية منذ عام 2000 حتى 2019	29

مقدمة

منذ ان اعتمد قادة دول العالم في سبتمبر عام 2015 أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تتضمن 17 هدفا و193 غاية و233 مؤشر، بدأت جميع الدول بما فيها الدول العربية في اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للعمل على تنفيذ هذه الاهداف بحلول عام 2030، وحيث ان موضوع التجارة الخارجية من اهم الموضوعات التي تستوجب الاهتمام بها كأداة هامة لتحقيق غايات واهداف 2030، فأصبح من اللازم تعزيز دور التجارة القائم بين الدول من خلال اعادة النظر في الاتفاقيات والتسهيلات التجارية فيما بين الدول وبعضها البعض وصولا الى الوضع الافضل وفقا لظروف كل دولة واقليم على حدة، ونرى انه على المستوى العالمي توجد منظمات معنية بمسألة التجارة مثل منظمة التجارة العالمية والتي تضطلع بمهمة انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وعلى المستويات الاقليمية هناك العديد من التكتلات الاقليمية التي نشأت لغرض تعزيز وحماية التجارة فيما بين دول التكتل الاقليمي مثل تجمع البريكس، وهنا يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على دور التجارة الخارجية بين الدول العربية في المساهمة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية.

هدف البحث: تعظيم الاستفادة من فرص تعزيز دور التجارة الخارجية العربية ووضعها من ضمن المصادر التمويلية اللازمة في الدول العربية للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030. ومحاولة وضع حلول لتحديات تعزيزها في المنطقة العربية.

أهمية البحث: من المتوقع ان يستعرض البحث حالة التجارة الخارجية العربية في العقدين الاخيرين ويبرز بعض التحديات التي تواجهها ويضع فروضا لبعض الفرص التي يمكن استغلالها للنهوض بحركة التجارة الخارجية للدول العربية في ظل خطة واهداف التنمية المستدامة.

فروض البحث: تتمثل بعض الفروض من خلال التساؤلات التالية :

- ما هي حالة التجارة الخارجية العربية وما هي نقاط قوتها وضعفها والفرص المتاحة امامها والتهديدات التي تواجهها؟
- ما هي الاجراءات المتخذة بشأن تنفيذ ما جاء في مقصد (التجارة) من ضمن مقاصد الهدف 17 من اهداف التنمية المستدامة، وماهية السيناريوهات المتوقعة للتجارة العالمية والعربية؟

حدود البحث

- بالنسبة للحدود المكانية تم حصر دراسة البحث على المنطقة العربية
- اما الحدود الزمانية فتمثلت في تحليل وتطور التجارة الخارجية خلال الفترة من 1998 الى 2020

هيكل البحث

من اجل التعمق في الموضوع وحوصلته تم انتهاج الخطوات التالية

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول

الفصل الأول

- مراحل تطور التجارة الخارجية العربية
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (نموذج تكامل عربي)

الفصل الثاني

- تقييم لوضع التجارة الخارجية العربية باستخدام تحليل السوات الرباعي SWOT

الفصل الثالث

- دور التجارة في ظل اهداف التنمية المستدامة
- السيناريوهات المتوقعة للتجارة الخارجية العربية مستقبلا

النتائج

- استخلاص النتائج من الدراسة وفقا لما تم ذكره والاشارة اليه واستنادا لتحليل الدراسة

التوصيات

- اقتراح ووضع تصور للتوصيات المناسبة من خلال الدراسة للمعنيين وصانعي السياسات حول تعزيز دور التجارة في الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

- بحث للإستاد الدكتور حسين صالح – الباحث الرئيسي بمعاونة فريق بحثي مساعد بعنوان " التغيرات في اسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري" المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية يوليو 2016

هدفت الدراسة الى مناقشة وتحليل الاثار المترتبة على التغيرات في اسعار النفط على الاقتصاد العالمي ثم على الاقتصاديات العربية والاقتصاد المصري، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج فعلى مستوى الاقتصاد العالمي ترتب على انخفاض اسعار النفط بين عامي 2014 و2016 الى الاستغناء عن العديد من الوظائف في قطاع النفط وتراجع مستويات الاستثمار به، وعلى مستوى الاقتصادات العربية فبسبب تباين آثار هبوط اسعار النفط على الدول الخليجية المصدرة للنفط والدول غير الخليجية المصدرة له قد يدفع دول الخليج الى استخدام صناديق الثروة السيادية مع تطبيق سياسات تقشفية ويصبح خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية خيارا مطروحا لكافة الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى مستوى الاقتصاد المصري اكدت الدراسة على أهمية اصلاح سياسات دعم الطاقة لتخفيف العبء على الموازنة العامة لدولة والعمل على تصنيع البترول الخام فضلا عن اقتراح سياسات لزيادة تحويلات المصريين من الخارج وزيادة ايرادات السياحة وقناة السويس.

- بحث للدكتورة أماني الريس– باحث رئيسي وفريق بحثها المساعد بعنوان " دراسة تحليلية لموضع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات" المعهد القومي للتخطيط جمهورية مصر العربية يونيو 2018

هدفت الدراسة الى تحديد مناطق تدفق الثروات للبلدان العربية الناتج من التجارة البينية، تعريف المناطق الاكثر تبادل واستفادة من التجارة البينية بين الدول العربية، وكذلك دراسة التشابكات في التجارة البينية بين الدول العربية وهل تعمل كمجموعة واحدة ام يوجد عدة تكتلات بداخلها، بالإضافة الى تحديد مناطق القوة وكيفية الاستفادة منها لتعزيز تجارة مصر بين الدول العربية، وخلصت الدراسة الى نتائج ان نموذج الجاذبية ليس النموذج الامثل في التطبيق على التجارة البينية العربية ووجدت الدراسة ان معدلات نمو الصادرات وواردات مصر للعالم في سنوات الدراسة كانت مرتفعة وتناقصت بعد ثورة 25 يناير، واقترحت الدراسة تعزيز السياسة التجارية مع البلدان العربية بمجموعة من الاجراءات وكذلك محاولة اعتماد منهجية تحليل الشبكات لتعزيز التجارة البينية العربية من خلال برنامج تعزيز التجارة في الاجل الطويل لدى جامعة الدول العربية.

- بحث للإستاذ الدكتور محمد ماجد خشبة– باحث رئيسي وفريق بحثي مساعد بعنوان "مبادرة الحزام والطريق وإنعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسة على مصر"

هدفت الدراسة الى استشراف انعكاسات مبادرة الحزام والطريق اقتصاديا وسياسيا على مصر والتعرف على الفرص والبدائل الاقتصادية والسياسة المتاحة لمصر من خلال المبادرة، حيث تناول الفصل الاول من الدراسة تحليلا للجوانب الاستراتيجية المختلفة للمبادرة والتعرف على هيكل ومسارات المبادرة بريا وبحريا وادواتها عبر العالم والمحددات الاستراتيجية لجوانب وطموحات المبادرة المختلفة. وتطرق الفصل الثاني من الدراسة التوجهات الاقتصادية والسياسية لمبادرة الحزام والطريق عبر المحيط الجغرافي لمصر والذي يشمل افريقيا المنطقة العربية، وركز الفصل الاخير على استخلاص الخبرات والدروس المستفادة من تطورات المبادرة وعلاقتها بمصر ومحيطها العربي والإفريقي والشرق اوسطي.

- بحث للأستاذة عائشة ابراهيم عبيد بعنوان "التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية" رسالة ماجيستير الدراسات الإنمائية جامعة القاهرة فرع الخرطوم

هدفت الدراسة الى تحليل التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية واشتملت اهداف الدراسة على توضيح حاجة الدول العربية الماسة الى توسيع مبادلاتها التجارية البينية وتنمية صادراتها العالمية وعرض التطورات لتحرير التجارة بين الدول العربية على كل من المستوى الثنائي والجماعي، وتمثلت فرضيات الدراسة الى ان التجارة العربية البينية تعزز من التكامل الاقتصادي العربي عن طريق خلق مشروعات متطورة وان التجارة العربية البينية تمكن الدول من تبادل الخبرات واكتشاف التكنولوجيا المتطورة فيما بينها ومن المشاكل التي تعيق التكامل الاقتصادي العربي ضعف البنية الأساسية للتجارة العربية.

وقد خلصت الدراسة الى نتائج تمثلت في ان إجمالي التجارة العربية البينية تميزت بزيادة صادرات وانخفاض وارداته وان هناك تكامل اقتصادي عربي قد تحقق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكن دون الطموحات، حيث استطاعت الدول العربية من خلال برامجها الثنائية والجماعية ومشروعاته المشتركة ومؤسساتها القومية ان تقدم نموذجا للتكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الاول

مراحل تطور التجارة الخارجية العربية

مقدمة الفصل

تلعب التجارة الخارجية للدول العربية دورا هاما في اقتصادات الدول العربية وخصوصا في الدولِ العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي، وقد أتاحت عوائد صادرات الوقود المعدني المجال أمام معظم هذه الدول تحقيق طفره في التنمية الاقتصادية شملت قطاعات عديدة، وعلى الرغم من الأداء المتميز للتجارة الخارجية العربية الا أن الصادرات العربية غير النفطية بقيت متواضعة على الصعيد العالمي، وينطبق نفس الوضع على التجارة البينية العربية التي بقيت نسبتها في التجارة الخارجية العربية دون المستوى المأمول على الرغم من تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1-1 تطور التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية أواخر التسعينات حتى عام 2005

شهدت قيمة التجارة الخارجية للدول العربية تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات عام 1999 حيث سجلت ما يقرب من 171 مليار دولار بالمقارنة بعام 1998 والذي سجلت فيه 136.7 مليار دولار بنسبة زيادة في قيمة الصادرات بلغت 25% وذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية مما ادى بدوره الى ارتفاع قيمة الصادرات العربية من النفط خاصة لدى دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط.

بينما سجلت الواردات العربية انخفاضا طفيفا بقيمة 144.9 مليار دولار لعام 1999 مقابل 153.9 مليار دولار لعام 1998 بنسبة انخفاض بلغت 6% وتستحوذ معدات النقل والآلات على النسبة الاكبر من الواردات العربية بنسبة تصل الى حوالي 35% تليها المصنوعات بنسبة 30% ثم الاغذية والمشروبات بنسبة 15% والباقي ما بين مواد خام ومنتجات كيمياوية وسلع اخرى.

وشهد عام 2000 تحسن كبير في قيمة الصادرات فقد ارتفعت من 171 مليار دولار عام 99 لتصل الى 259.7 مليار دولار في عام 2000 بنسبة ارتفاع بلغت حوالى 52%، الا انها شهدت تراجع طفيف في عام 2001 بلغت 238.1 مليار دولار بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وانخفاض عدد من اسعار السلع الأولية خلال اربعة اعوام وذلك نتيجة للزيادة المستمرة في اسعار النفط العالمية وكذلك بسبب احداث 11 من سبتمبر في الربع الاخير لعام 2011، ثم عاود التحسن

مرة اخرى خلال عامي 2002 و2003 حيث وصلت الى 311 مليار دولار نتيجة لزيادة اسعار السلع الاولية واسعار النفط العالمية.

جدول (1) يوضح وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 1998 الى 2000 (القيمة بالمليار دولار)

السنوات	الصادرات العربية	الواردات العربية	نسبة التغير في الصادرات سنويا	نسبة التغير في الواردات سنويا	فائض او عجز تجاري عربي	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %
1998	136.7	153.9	--	---	-17.2	5396.6	5524.1	2.5	2.8
1999	171	144.9	%25	% -6	26.1	5664.5	5821.2	3.0	2.48
2000	259.7	149.7	%52	% 3	110	6385	6595.6	4.0	2.2
2001	238.1	167	% - 9	%11.5	71.1	6140.4	6392.3	3.8	2.6
2002	244.9	174	%2.8	% 4	70.9	6428.1	6640	3.8	2.6
2003	311	207.3	%27	% 19	103.7	7510.7	7763.3	4.1	2.6
2004	403.3	288.5	%29.6	% 39	114.8	9133.2	9477	4.4	3.0
2005	569	350.2	%41	% 21	218.8	10434	10675.4	5.4	3.2

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمدا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد – اعداد متفرقة

وفي المقابل زادت قيمة الواردات العربية تدريجيا حتى وصلت الى 207.3 مليار دولار نهاية عام 2003 نظرا لتزايد الاحتياجات والطلب على السلع الخارجية مما ادى لزيادة الواردات على مستوى جميع الدول العربية.

نمت قيمة التجارة العربية الإجمالية بمعدل مرتفع عامي 2004 و2005 نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الدول العربية للكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد، وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية، وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت

ايضا الواردات العربية بمعدلات عالية خلال نفس الفترة وهذا يرجع بصورة كبيرة الى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى.[1]

ومن أهم التطورات في سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية، اتخاذ الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس عددا من الإجراءات الوقائية لحماية مصالحها التصديرية إلى أسواقها الرئيسية، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك في ظل انتهاء العمل بنظام الحصص المعمول به بشأن صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس، وفي إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس.

1-2 تطور التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية خلال الفترة 2006 الى 2014

أدت الزيادة في اسعار النفط العالمي الى زيادة اسعار الصادرات النفطية العربية من 569 مليار دولار عام 2005 لتصل الى 685.4 مليار دولار عام 2006 بنسبة نمو بلغت حوالي 20%، في حين ارتفعت كذلك قيمة الواردات العربية من عام 2005 بقيمة 350.2 لتصل الى 406.4 مليار دولا عام 2006 بنسبة ارتفاع بلغت 16%، وقد حققت الدول العربية مجتمعه في هذا العام فائضا تجاريا بلغ 279 مليار دولار.

استمر الارتفاع الملحوظ للصادرات والواردات العربية في عام 2007 حيث شهدت قيمة الصادرات والواردات العربية زيادة قدرها 16% للصادرات و32% للواردات عن عام 2006.

تخطت الصادرات العربية حاجز التريليون دولار في 2008 حيث سجلت 1076.5 مليار دولار بنسبة زيادة غير مسبوقة بلغت 35% عن عام 2007، وهذا يرجع بسبب رئيسي الى الزيادة المطردة في اسعار النفط العالمية خلال الاشهر السبعة الاولى من العام، كما سجلت الواردات العربية زيادة كبيرة هي الاخرى بلغت 25% مقارنه بعام 2007 حيث وصلت قيمتها الى 669.6 مليار دولار.

تأثرت التجارة الخارجية بصورة كبيرة في عام 2009 نتيجة لتأثير الازمة المالية العالمية وحدوث تراجع ملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي، حيث ادى انكماش الطلب على النفط وتراجع اسعاره العالمية الى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية وأدى كذلك انخفاض الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الى انخفاض الصادرات العربية الغير نفطية

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 و 2006

وتراجعت الواردات العربية متأثرة بتباطؤ هذا النمو[2] ، وفي عام 2010 حدث بعض الانتعاش للتجارة الاجمالية العربية نتيجة للانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي في الصادرات والواردات ومعاودة اسعار النفط الى الارتفاع تدريجيا مرة اخرى.

جدول (2) يوضح وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 2006 الى 2014 (القيمة بالمليار دولار)

السنوات	الصادرات العربية	الواردات العربية	نسبة التغير في الصادرات سنويا	نسبة التغير في الواردات سنويا	فائض او عجز تجاري عربي	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %
2006	685.4	406.4	%20	%16	279	12113	12437	5.6	3.2
2007	796.1	535.9	%16	%32	260.2	14012	14311	5.6	3.7
2008	1076.5	669.6	%35.2	%25	406.9	16132	16536	6.6	4.0
2009	735.7	607.3	%31 -	%10 -	128.4	12531	12733	5.8	4.7
2010	902.9	651.4	%22.7	%7.2	251.5	15254	15457	5.9	4.2
2011	1213.7	755.3	%34.4	%16	458.4	18291	18487	6.6	4.0
2012	1321.7	815.9	%8.8	%8	503.8	18404	18608	7.1	4.3
2013	1319.2	875.6	%0.18	%7.3	443.6	18784	18874	7.0	4.6
2014	1250.2	930.1	%5.5-	%6.2	320.1	18935	19024	6.6	4.8

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمدا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد – اعداد متفرقة

استمر ارتفاع الصادرات الاجمالية العربية عام 2011 بقيمة بلغت 1213.7 مليار دولار بنسبة زيادة 34.4% حيث تفوقت نسبة زيادة الصادرات الاجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية، الامر الذى أدى الى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بنسبة 6.6%، كما عاودت نسبة الواردات في الارتفاع بشكل تدريجي.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

يعتبر عامي 2012 و2013 من افضل الفترات التي مرت على أداء التجارة الخارجية العربية الاجمالية للصادرات والواردات حيث شهدا تسجيل اعلى قيمة صادرات بلغت 1321.7 عام 2012 و 1319.2 مليار دولا عام 2013 وقد حدث انه انخفض انخفاضا طفيفا في عام 2013 نتيجة لبدء بعض الدول العربية في تشديد السياسة المالية، وحققت الدول العربية خلالهما اكبر فائض تجارى بلغ 503.8 مليار دولار عام 2012 و443.6 مليار دولار عام 2013 كما سجلت خلاله الدول العربية اعلى نسبة وزن لصادراتها في الصادرات العالمية بنسبة 7.1%، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستويات الانفاق الحكومي في بعض الدول العربية بالإضافة الى تأثير اسعار النفط المرتفعة على الواردات البترولية في بعض الدول.[3]

شهد عام 2014 انخفاض في قيمة الصادرات السلعية العربية نتيجة لانخفاض اسعار النفط لمستويات غير مسبوقة منذ عدة سنوات وبالتالي تنخفض وزن الصادرات العربية الى الصادرات العالمية ليصل الى 6.6% مقارنة بنسبة 7% لعام 2013. اما أداء الواردات السلعية الاجمالية فقد ارتفعت بنسبة بلغت 6.2% متأثرة بعدة عوامل منها السياسات الاقتصادية الهادفة للحد من الاستيراد والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية وانفاض اسعار النفط العالمية بالإضافة الى ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي لبعض السلع الرأسمالية في العديد من الدول.[4]

1-3 وضع التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة 2015 الى 2019 بعد اعتماد اهداف التنمية المستدامة 2030

انخفضت قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية خلال عام 2015 بنسبة قدرها 31% حيث وصلت الى 862 مليار دولار مقارنة مع نحو 1250 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الامر الذى أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.1% في عام 2015 مقابل 6.6 لعام 2014، وجاء ذلك كمحصلة لاستمرار الاسعار العالمية للنفط والسلع الاساسية عند مستويات منخفضة وتباطؤ اداء الاقتصاد العالمي، وانخفضت قيمة الواردات السلعية الاجمالية العربية لتصل الى 864.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 930 مليار دولار لعام السابق بنسبة انخفاض بلفت 5.1% ويرجع هذا الانخفاض بسبب استمرار المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة خاصة في

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015

السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية اضافة لتراجع اسعار النفط العالمي.

جدول (3) يوضح وضع التجارة الخارجية العربية خلال اعوام 2015 الى 2019 (القيمة بالمليار دولار)

السنوات	الصادرات العربية	الواردات العربية	نسبة التغير في الصادرات سنويا	نسبة التغير في الواردات سنويا	فائض او عجز تجاري عربي	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %
2015	862	864.3	%31-	%7.6-	2.3 -	16842	16766	5.1	5.1
2016	798	811.1	%8-	%6.5-	13.1-	16843.3	17169.9	4.7	4.7
2017	956.4	808.8	%19.8	%0.2-	147.6	17730	18024	5.3	4.5
2018	1095.4	824.6	%14.5	% 2	270.8	19180.6	19409.7	5.7	4.2
2019[5]	--	--	--	--	-	18885.8	19226.1	--	--

المصدر: تم حساب الجدول بواسطة الباحث، معتمدا على بيانات التقرير الاقتصادى العربي الموحد – اعداد متفرقة

بعد اعتماد اهداف التنمية المستدامة شهر سبتمبر 2015 لم يتغير المشهد كثيرا بالنسبة للتجارة الخارجية العربية حيث تراجعت قيمة الصادرات السلعية العربية نتيجة انخفاض اسعار النفط عام 2016 ووصلت قيمتها الى 798 مليار دولار مسجلة انخفاض بنسبة 8% عن العام السابق له، وبالتالي انخفض وزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية ليصبح 4.7%، كما انخفضت الواردات بنسبة 6.5% مسجلة 811 مليار دولار مقارنة بـ 864.3 مليار دولار عام 2015 وانخفضت بالتالي وزن الواردات العربية من الواردات العالمية بنفس نسبة انخفاض الصادرات 4.7%.

ارتفع معدل نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2017 بنحو 17.4% يعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لتبلغ حصتها حوالي 60% من إجمالي الصادرات السلعية عام 2017 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. في حين أستقر حجم الصادرات غير النفطية عند نفس المستويات، بينما انخفضت قيمة الواردات العربية بنسبة ضئيلة، كذلك ينطبق هذا الوضع على التجارة البينية التي بقيت نسبتها إلى إجمالي التجارة

[5] World Trade organization Data https://timeseries.wto.org/

الخارجية للدول العربية دون المستوى المأمول على الرغم من تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية بنسبة 5.3% وانخفض وزن الواردات ليصل الى نسبة 4.5% من الواردات العالمية.

أدى ارتفاع اسعار النفط العالمية لمستوى عال لم تشهده منذ عام 2014 الى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الاجمالية عام 2018 بنسبة 14.5% لتبلغ 1095.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 956.4 مليار دولار عام 2017، مما أثر في وزن الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.7 % لعام 2018 مقابل 5.3% للعام 2017، وارتفعت قيمة الواردات السلعية الاجمالية العربية بنحو 1.9% لتبلغ 824.6 مليار دولار عام 2018 مقارنة بنحو 808.8 مليار دولار للعام السابق، مما اثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالميا حيث انخفضت لتبلغ 4.2% عام 2018 مقارنة 4.5% لعام 2017 ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع مستويات الانفاق العام اضافة الى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر الصرف عملاتها المحلية مع تراجع الموارد من النقد الاجنبي وكذلك انخفاض اسعار السلع الغذائية كونها تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية[6]

1-4 اجمالا يمكن الاشارة الى بعض النقاط لوضع التجارة الخارجية العربية السلعية كما يلي:

1- من الواضح جليا ان السبب الرئيسي لارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية في بعض الفترات والى انخفاضها في فترات اخري، يرجع بالأساس الى ارتفاع اسعار النفط العالمية وتراجعها وهذا يرجع كما تم ذكره الى التغير في العرض والطلب والى الازمات الاقتصادية وكذلك الى بعض الحروب والاوضاع الجيوسياسية والتي تؤثر سلبا على التغير في الاسعار وعدم استقراراها، حيث انه كلما زادت الاسعار العالمية للنفط زادت القيمة التصديرية للدول العربية والعكس صحيح اذا قلت الاسعار العالمية للنفط تنخفض بالتالي إجمالي القيمة التصديرية السلعية للدول العربية.

2- يوضح الشكل رقم (1) التغير في سعر برميل النفط الخام منذ عام 1998 حتى أبريل 2020، ويلاحظ في الشكل ان سعر البرميل سجل اعلى سعر له في يونيو 2008 حيث تخطى 160 دولار امريكي للبرميل الى ان وصل سعره الى

[6] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

دون 60 دولار لبرميل الواحد مما كان له بالغ الاثر في انخفاض قيمة الصادرات العربية السلعية لعام 2009، وهذا جاء نتيجة لتأثير الازمة المالية العالمية وحدوث تراجع ملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي.

3- سجلت الدول العربية اعلى معدلات صادرات سلعية لها على الاطلاق خلال الفترة (2011-2014) وهذا يرجع كما هو موضح بالشكل الى استقرار اسعار النفط الخام العالمية ما بين 100 الى 120 دولا للبرميل الواحد. كما شهدت كذلك تلك الفترة تحقيق الدول العربية لأعلى فائض تجاري لها نتيجة للزيادة الكبيرة في الصادرات عن الواردات. كما تراوح وزن الصادرات العربية للصادرات العالمية خلال تلك الفترة ما بين 6.6 % - 7.0% وهى اعلى مستوى وزنى للصادرات توصلت اليه الدول العربية.

4- تستحوذ الدول العربية مجتمعة على نسبة 42% من التصدير العالمي للنفط، وتتواجد اربعة دول عربية ضمن اهم 10 دول على المستوي العالم في تصدير النفط وهي المملكة العربية السعودية حيث تحتل المركز الاول على مستوى العالم في التصدير بنسبة 16.1%، ثم جمهورية العراق الثالث عالميا بنسبة تصدير بلغت 8.1%، وتأتى دولة الامارات العربية المتحدة خامسا بنسبة تصدير بلغت 5.2%، ثم دولة الكويت في المركز السادس بنسبة 4.6% من نسبة التصدير العالمي للنفط.[7]

5- من المتوقع انخفاض قيمة الصادرات العربية السلعية بصورة كبيرة خلال عام 2020 بعد ان كان متوقعا ان تتحسن تدريجيا خلال عامي 2019 و2020، وهذا بسبب تهاوي سعر النفط الخام العالمي حتى سجل 19.87 دولار امريكي للبرميل منتصف ابريل 2020 نتيجة لتداعيات فيروس كورونا COVID19 والذي ظهر اواخر عام 2019.

شكل قم (1) [8] يوضح التغير في اسعار النفط الخام 1998-2020

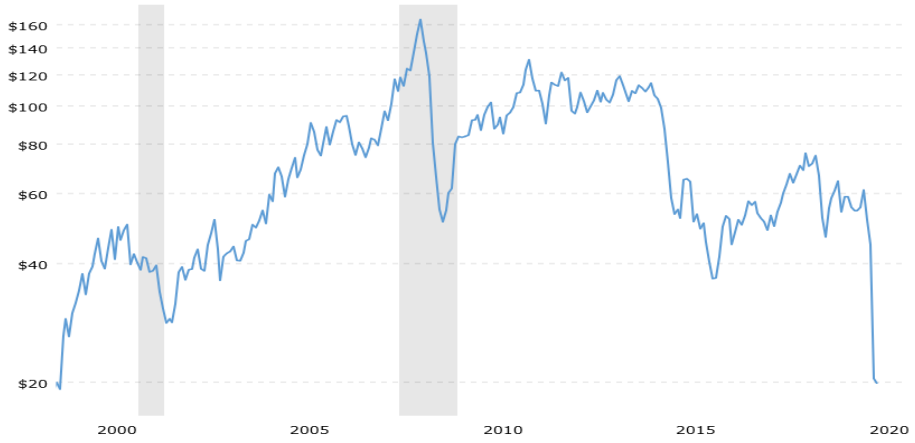

[7] www.worldstopexports.com
[8] www.macrotrends.net

1-5 منطقة التجارة الحرة العربية الكبري (نموذج لتكامل عربي)

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بتاريخ 19 فبراير 1997 قراره رقم 1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي وتتفق هذه الاتفاقية مع أحكام المادة 24 من اتفاقية "الجات" وتغطي التجارة في السلع فقط وتعتمد قواعد منشأ بنسبة 40% كقاعدة عامة لاعتبار السلعة من منشأ بلد ما موقع على الاتفاقية، بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع عام 1998، بتخفيض تدريجي سنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل يبلغ 10% سنوياً بحيث يتم الوصول إلى منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات وصل هذا التخفيض مع مطلع العام 2003 إلى نسبة 60% عما كانت عليه في 31 ديسمبر 1997 ، ثم جرى الاتفاق على تسريع إنشاء المنطقة الحرة عبر إجراء تخفيض سنوي بنسبة 20% مع بداية عام 2004 و20 % أخرى مع بداية عام 2005، وبذلك تم التوصل إلى التعرفة الصفرية على السلع ذات المنشأ العربي المتداولة بين الدول العربية أعضاء المنطقة مع بداية عام 2005.

صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية الانضمام للمنطقة ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1998، وتُشير الاحصاءات إلى أن نسبة الصادرات والواردات في إطار الدول المنظمة لمنطقة التجارة العربية الكبرى تمثل نحو 99% من إجمالي التجارة البينية العربية عام 2018 وحوالي 97% عام 2019.[9]

يوضح الشكل (2) التالي نسبة التجمعات العربية من إجمالي التجارة العربية البينية

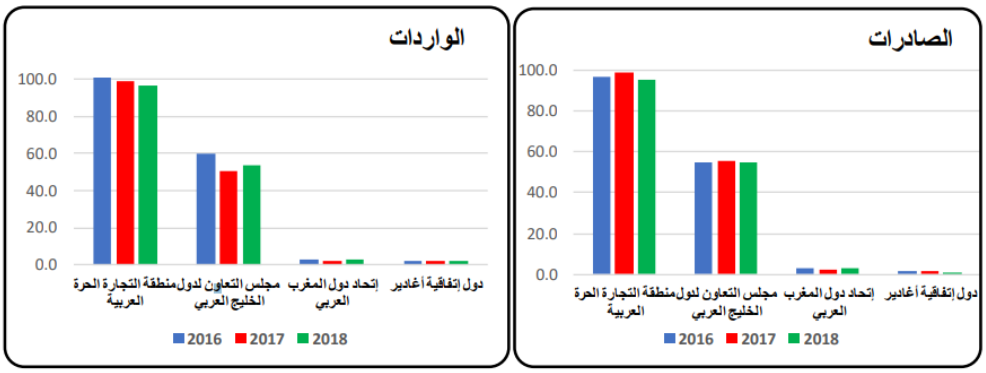

المصدر : صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[9] سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية صندوق النقد العربي- 2020

1-6 أهم الشركاء التجارين للدول العربية

اظهرت بيانات اتجاهات التجارة العربية خلال عام 2018، موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى مختلف الشركاء التجاريين، حيث سجلت الصادرات البينية العربية 9.9% من إجمالي الصادرات العربية، واستحوذت الولايات المتحدة الامريكية نسبة 5.5% من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الاوروبي نسبة 15.5%، واستحوذت آسيا على 53.2% (منها الصين 12.5%) في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 15.9%. على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2018 فقد ارتفعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2018 سجلت الواردات من الولايات المتحدة الامريكية نسبة 7.5% وسجل الاتحاد الاوروبي 26.4%، فى حين سجلت واردات دول قارة آسيا نسبة 35.9% من ضمنها 12.5 واردات من الصين، وسجلت واردات الدول العربية 13.5% فيما سجلت بقية دول العالم نسبة 16.8% من اجمالى الواردات العربية.

يوضح الشكل (3) اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركاء التجاريين(2018)

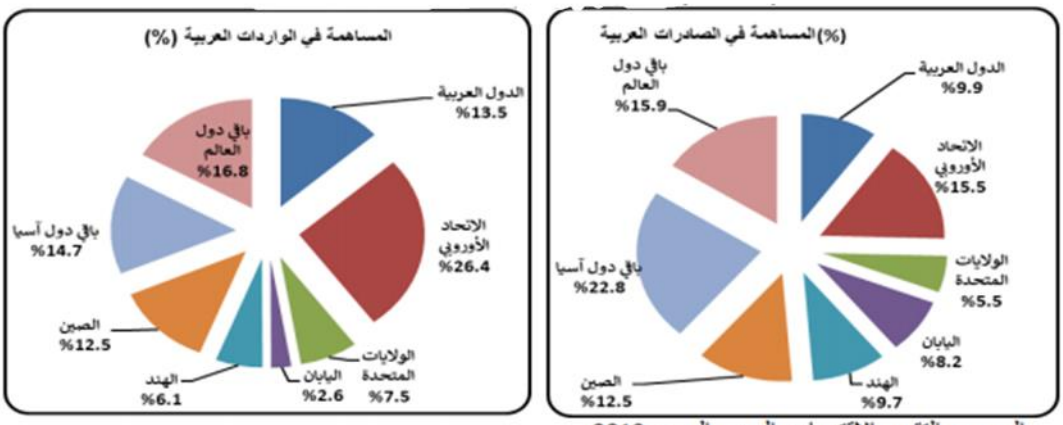

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

1-7 الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة، تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الاعلي في الصادرات الاجمالية العربية، حيث بلغت حوالي 63.4% عام 2018 مقارنة بنحو 59.2% عام 2017 مع انخفاض في نسب القطاعات الاخري، بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية.

سجلت المصنوعات فى هيكل الصادرات نسبة 28.8% في اجمالي الصادرات. كذلك السلع الزراعية مثلت 7.1% من إجمالي الصادرات. فيما يتعلق بالواردات، فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الاولي في الواردات العربية بنسبته بلغت 65.1%، بينما حققت السلع الزراعية نسبة 18.8% من اجمالى الواردات العربية خلال عام 2018.

يوضح الشكل (4) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية (2018)

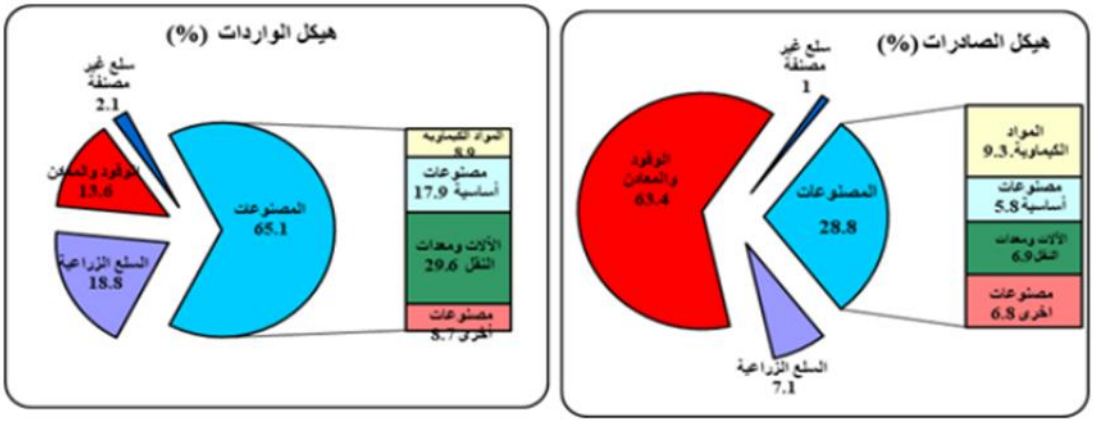

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

1-8 التجارة في الخدمات لدول العربية

نجحت الدول العربية فى نهاية عام 2017 للتوصل الى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتى ستعمل على تأسيس وتوطيد مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي ومستوى اعمق من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

وتشير بيانات البنك الدولي الى ان تحرير الخدمات اكثر اهمية بالنسبة البلدان النامية من تحرير تجارة السلع حيث زادت حصة البلدان النامية فى صادرات الخدمات العالمية من 12% عام 1980 الى 21% عام 2016.

وقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج الاجمالى فى الدول العربية 34.9% عام 2018 بقيمة بلغت 617.8 مليار دولار من اجمالى الناتج المحلي البالغ 2681.9 مليار دولار عام 2018. كما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل على مستوى الدول العربية حوالى 54.9% ويعد قطاع الخدمات اكبر مشغل للعمالة فى الدول العربية وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية خاصة فى ظل تحول الاقتصادات الصناعية الى الخدمات. يوضح الجدول التالى مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج والتشغيل فى الدول العربية عام 2018.

جدول (4) يوضح مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج والتشعيل فى الدول العربية 2018

الدولة	مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج %	مساهمة قطاع الخدمات فى التشغيل %
الاردن	37.4	68.1
الامارات	30.6	58.5
البحرين	41.7	64.3
تونس	37	37.5
الجزائر	18	29.8
السعودية	51	73.6
السودان	19.8	40
العراق	23.6	75.8
عمان	31.1	31.8
فلسطين	35.2	62.3
قطر	25.4	44.1
القمر	53.8	30.1
الكويت	32.9	72.3
لبنان	53.6	78.3
ليبيا	51.3	70.8
مصر	26.8	51.1
المغرب	34.1	55.9
موريتانيا	47	52
اليمن	31.1	47.7

المصدر: صندوق النقد العربي 2019، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي الموحد

الفصل الثاني

تقييم لوضع التجارة الخارجية العربية باستخدام تحليل السوات الرباعي SWOT

مقدمة

بعد ان تم استعراض في الفصل السابق وضع التجارة العربية الخارجية وتحليل الوضع التجاري خلال العقدين الاخيرين منذ نهاية الالفية الثانية وبدايات الالفية الثالثة، وبعد ابراز نبذة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج عربي تكاملي سنتطرق في هذا الفصل الى تحديد نقاط القوة والضعف للتجارة الخارجية العربية بشكل عام وكذلك استعراض الفرص المتاحة واهم التهديدات التي تواجه التجارة الخارجية العربية وذلك باستخدام تحليل SWOT وذلك للمساعدة في استخلاص النتائج والنقاط الهامة لتحسين وضع التجارة الخارجية العربية.

2-1 نقاط القوة للتجارة الخارجية العربية Strengths

- يتميز موقع العالم العربي بالأهمية الشديدة عبر الزمن حيث تتلخص أهميته في أنه يعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب، وبين قارات العالم القديم: أفريقيا، وآسيا، وأوروبّا، ممّا جعله يتحكم في جميع طرق التجارة العالمية على مر العصور التاريخية

- يطل العالم العربي على ثلاثة بحار: البحر المتوسط، والخليج العربي، والبحر الأحمر وتتصل هذه البحار مع طرق الملاحة العالمية، ويمتلك العالم العربي أربعة من المضائق المهمة التي تتحكم بالمداخل البحرية وهي: مضيق جبل طارق الذي يربط بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، ومضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقناة السويس التي تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، ومضيق هرمز والذي يربط بين الخليج العربي وبحر العرب، وهو المضيق الذي يسيطر على حركة تصدير النفط من دول الخليج، يضع هذا العالم العربي في موقع تحكم في موانئ تجارية في موقع تجاري ذي أهمية كبيرة. كما يتمتع العالم العربي بتنوع الأقاليم المناخية مما ينتج عنه تنوع المحاصيل الزراعية، وبالتالي تكامل الإنتاج الزراعي بين الدول العربية جميعها[10].

- تمتلك الدول العربية ثروات طبيعية هائلة تغطي مختلف القطاعات من بينها النفط حيث تمتلك 11 دولة من الدول العربية أكثر من 55٪ من احتياطي النفط العالم، وكذلك الغاز الطبيعي حيث تمتلك الدول العربية احتياطات مهمة من الغاز

[10] الاطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة ، ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية 2019

الطبيعي تفوق ربع الاحتياطي العالمي كما تمتلك الدول العربية عدة انواع من المعادن الهامة كالحديد والزنك والنحاس والفحم الحجري بالإضافة الى الفوسفات، فضلا عن امتلاكها لثروات حيوانية وسمكية كبيرة.

- انتهاج معظم الدول العربية سياسات تعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي وتعزيز دور قطاع الصناعة وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والابداع، فضلا عن قيام الحكومات في عدد من الدول العربية بالعمل على تأسيس ودعم دور مراكز لتنمية الصادرات بهدف تحسين الفرص التنافسية للصادرات السلعية العربية.
- الاتفاقات الثنائية والجماعية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة والسوق الخليجية والعربية المشتركة التي تستهدف في النهاية تنمية التجارة العربية البينية والصادرات العربية للخارج
- تبنى الدول العربية المستوردة للنفط لعدد من الاصلاحات والسياسات التى تساهم في تحسين مستويات التجارة الخارجية من خلال إنشاء لجنة وطنية تهدف الى تسهيل الاجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2-2 نقاط الضعف Weaknesses

- يعتبر العالم العربي المنطقة الأقل تكاملاً في العالم، على الرغم من موقعه الجغرافي الجذاب على مفترق الطرق بين أوروبا وأفريقيا وطرق التجارة الآسيوية. العالم العربي لديه تعريفات جمركية عالية كما ان المنطقة العربية ليست مندمجة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية، ولديها قطاعات خدمات محمية نسبيًا، ومستويات منخفضة من التجارة والاستثمار الإقليميين.[11]
- انخفاض في مستوى الكفاءة الاقتصادية للسلع والخدمات بسبب القيود التي تفرض على تجارة الخدمات وهى تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني للدولة.
- التفاوت بين الدول العربية من حيث درجة الانفتاح ومدى تطور وتقدم القطاعات الخدمية
- تعاني التجارة العربية من استمرار تركز الصادرات في توليفة من السلع الاولية تشمل على وجه الخصوص الوقود، وتركز الواردات في مجموعة من السلع المصنعة حيث هناك هيمنة من النفط والغاز الطبيعي على الصادرات وهيمنة من جانب السلع التكنولوجية والغذائية على الواردات.

[11] The Arab World Competitiveness Report 2018

- عدم مواكبة معظم الدول العربية للتطور التكنولوجي السريع في التجارة على الرغم من انه ادى الى ارتفاع التجارة الالكترونية بنسبة 44% خلال الخمس سنوات الماضية لتبلغ 28 تريليون دولار، ويرجع ذلك الى عدم تطوير البنية الالكترونية والرقمية والإطار القانوني والتنظيمي واستمرار هيمنة الحكومات على قطاعات الاتصالات.[12] حيث تعتبر رقمنة جميع وثائق واجراءات التجارة الخارجية وصولا الى الميكنة الكاملة لقطاع التجارة الخارجية من اهم التحديات التى تواجه الدول العربية المستوردة للنفط.

- لازالت التجارة العربية تعاني من عوائق عديدة اهمها ارتفاع نسبي للتعرفة الجمركية وخصوصا في البلدان غير النفطية والقيود الجمركية العديدة التي ترفع من تكاليف التجارة.

- محدودية وثبات نسبة التجارة العربية البينية حيث لا تتجاوز حاجز الـ 16% مقارنة بنحو 65% في دول الاتحاد الاوروبي وهذا يرجع بالأساس بسبب عدم قيام الدول العربية بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والاقليمية التى ابرمتها والتى تقتصر في معظمها على الرسوم الجمركية وغير شاملة من الجيل الجديد. فضلا عن ان نسبة التجارة العربية البينية غير النفطية ظلت على حالها طوال العقديين الاخيرين بل واكثر وفى حدود 10% دون تغير ملموس فى هذه النسبة[13]

2-3 الفرص Opportunities

- تواجد المنطقة العربية الحرة الكبري كحلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري برسوم جمركية منخفضة، وقد دخلت منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداءً من أول يناير2005 مما يعزز ويوطد التجارة البينية بين الدول العربية.

- الجهود والخطوات التي تقوم بها الدول العربية لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي والتوافق على التعريفة الجمركية العربية الموحدة.

- إشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في عمليات تقييم وتطوير البنية التحتية والتشريعية والاجرائية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

---

[12] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة العدد الاول 2019

[13] اى آفاق للتكامل الاقتصادي العربي..؟ مصر الحائرة فى محيطها، مقالة د. محمد عبد الشفيع عيسى استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي

- اتفقت الدول العربية عام 2017 على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية التى تؤسس الى مرجلة جديدة من التعاون الاقتصادي ومستوى أعمق من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. حيث ان تحرير تجارة الخدمات يخلق بيئة تجارية قوية قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وخلق فرصة مواتية لتعزيز وتحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية.

- شاركت المنطقة العربية في بعض أقدم طرق التجارة في تاريخ البشرية بما في ذلك تجارة طريق الحرير التي تربط آسيا وأوروبا، والآن هناك مجموعة كبيرة من الدول العربية من بينها مصر والسعودية ستتعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق والتي ستعمل على احياء طريق الحرير القديم. كما انها ستسهم في النمو التجاري وتعزيز تسوية المعاملات بين الدول المشاركة في الحزام والطريق باستخدام العملات الوطنية، عبر خلق أنماط لتبادل العملات، وبما سيساهم في تخفيض تكلفة التعاملات وحجم التبادل وتحسين تنافسية الإقليم كله.

4-2 التهديدات Threats

- ازدياد التوترات الجيوسياسية والسياسات التجارية الحمائية واستمرار تباطؤ الاقتصادات المتقدمة حيث يتوقع أن تؤدي التوترات وانعكاساتها المحتملة بين القطبين العالمين الولايات المتحدة الامريكية والصين الى انخفاض مستويات الطلب الخارجي للدولتين على صادرات الدول العربية بما يشكل أثراً غير مواتياً على اقتصادات هذه الدول وبالتالي ستتأثر مجموعة من الدول العربية تعد الأكثر انكشافاً على الاقتصادين الأمريكي والصيني بشكل أكبر بهذه التوترات مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث تشكل صادرات هذه الدول إلى السوقين الأمريكي والصيني نحو 92% من إجمالي الصادرات العربية إلى هذين البلدين.

- ظهور وتواجد لبعض التجمعات الاقتصادية الفرعية مثل مجلس التعاون الخليجيى واتحاد لمغرب العربي فضلا عن التلكؤ فى المسار الزمنى للتعاون والتكامل فى نطاق جامعة الدول العربية كل هذا يؤدى الى عدم تحقيق تقدم ملموس فى مسار التكامل العربي.

- تواجه التجارة في بعض الدول العربية تحديات سياسية كالحروب والنزاعات والعقوبات والحواجز السياسية تعوق انسياب حركة السلع عبر الحدود اسهمت في حدوث تراجع حاد للتدفقات التجارية بلغت في المتوسط نحو 40% جراء تأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة.

- تزايد الاضطرابات في المنطقة وأزمة اللاجئين فبنهاية عام 2017، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) كان هناك 25 مليون لاجئ و43 مليون نازح قسري في العالم، وهو رقم قياسي جديد، وشكل النزوح الداخلي في المنطقة العربية 38٪ من الاتجاه العالمي.

- تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الخدمات أحد اهم معوقات الرئيسية التي تواجهها حكومات الدول العربية خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها.

- القوانين والانظمة المحلية التي تعترض تجارة الخدمات لبعض الدول والتي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق كالاحتكارات والقيود على التواجد التجاري للشركات الاجنبية والقيود على شراء العقارات لأجانب والقيود على الاقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات كالخبراء والمستشارين والاطباء وغيرهم من المتخصصين.

- ظهور فيروس كورونا COVID 19 على مستوى العالم أواخر عام 2019 واستمراره خلال عام 2020 ادى الى اتخاذ جميع دول العالم للإجراءات الوقائية والحد من الانشطة التجارية والخدمية للحد من انتشار الفيروس، وهذا من شأنه ان ينتج عنه تأثير سلبي مباشر على قيمة التجارة الخارجية العالمية، كما انخفضت اسعار النفط العالمية دون مستوى 20 دولار للبرميل مما من المؤكد انه سيؤدى الى انخفاض قيمة الصادرات العربية لتصل الى مستوى منخفض بصورة كبيرة.

- تباطؤ الاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار مما سيهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، ومن المتوقع ان تخسر حكومات المنطقة ايرادات جمركية قد تصل الى 1.8 مليار دولار ويخشى ان تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضررا من هذه الآثار المالية.[14]

الفصل الثالث

دور التجارة في ظل اهداف التنمية المستدامة والسيناريوهات المتوقعة للتجارة الخارجية العربية مستقبلا

- تشكل التجارة الدولية محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وقد أكد قادة العالم في خطة التنمية المستدامة 2030 بأنهم سيواصلون الترويج للأخذ بنظام تجاري في كنف منظمة

[14] استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا- الاسكوا 2020

التجارة العالمية يكون متعدد الاطراف وذا طابع عالمي ويستند الى قواعد ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والانصاف، اضافة الى تحرير التجارة بشكل بناء. كما ان مساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها جزءا من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ومنصفة يكون عادلا ومفتوحا ومفيدا الجميع[15].

- كما تشكل التجارة في الخدمات ركيزة اساسية للتجارة العالمية ويمكن ان تكون حجر الزاوية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بل انها ربما تلعب دورا أكثر اهمية من تجارة السلع، وتتضمن انشطة الخدمات المشمولة بالاتفاق العام حول التجارة في الخدمات، الذي دخل حيز التنفيذ عام 1995 كل من خدمات قطاع الاعمال والاتصالات وخدمات البناء والتعليم والخدمات البيئية والمالية، والخدمات الصحية والاجتماعية والخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية فضلا عن خدمات النقل. وقد يؤدى الشق المتعلق بتجارة الخدمات الذي يشجع السياحة المستدامة، دورا بارزا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الاهداف 8 و12 و14 وهي على التوالي (العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الاستهلاك والانتاج المسؤولان؛ الحياة تحت المياه).[16]

- تشير تجارب العقود الاخيرة الى ان توسيع التجارة أصبح ضرورة رئيسية للحد من الفقر وتعزيز لأهداف التنمية المستدامة. فالبلدان التي تشارك بنشاط في التجارة الدولية غالبا ما تنمو بشكل أسرع وتهيئ مزيدا من الفرص لتعزيز التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، توسع نطاق المناقشات التجارية ليشمل التعريفات الجمركية على الواردات والتدابير غير الجمركية التي تحد من امكانية الوصول الى الاسواق واضافة الى ذلك يتعين على البلدان النامية ان تتصدى للتحديات المعوقة التي تعرقل الوصول الى الاسواق الاقليمية والدولية مثل الافتقار الى الهياكل الاساسية.
- إذا توفرت السياسات الداعمة والهياكل الأساسية والقوة العاملة المتعلمة الملائمة، يمكن للتجارة أن تساعد أيضا في تشجيع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتمكين المرأة والأمن الغذائي والحد من التفاوت والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[17].

---

[15] خطة التنمية المستدامة 2030: تحويل عالمنا

[16] تقييم التكامل الاقتصادي العربي- التجارة في الخدمات كمحرك للنمو التنمية- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2017

[17] خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية 2015

3-1 التجارة ضمن اهداف التنمية المستدامة 2030

تم الاشارة الى التجارة كغاية محددة ضمن اهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف السابع عشر المعنى بـ" عقد الشراكات لتحقيق الاهداف" والتي جاءت في عدة نقاط يجب العمل على تحقيقها من خلال النقاط التالية والتي جاءت ضمن مقاصد الهدف وهي:

- ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة
- زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020
- تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

وفي إطار التقدم المحرز لعام 2016 بالنسبة لغاية " التجارة" ضمن الهدف السابع عشر من اهداف التنمية المستدامة

- انخفض المتوسط المرجح للتعريفات المطبقة بمرور الوقت، ولكن لا يزال يختلف اختلافًا كبيرًا عبر المناطق ومجموعات البلدان في قطاعات المنتجات الرئيسية. متوسط التعريفات الزراعية على الواردات القادمة إلى آسيا، على سبيل المثال، هي الأعلى في العالم، بحوالي 27 % لجنوب آسيا و 20 % لشرق آسيا في عام 2015، تحت وضع الدولة الأكثر رعاية.

- تضاعفت حصة أقل البلدان نموا في الصادرات السلعية العالمية في 14 سنة من 0.6% في عام 2000 إلى 1.1% في عام 2014 تقريبا. وكان الدافع الرئيسي لنمو الصادرات خلال تلك الفترة هو الارتفاع الهائل في أسعار الوقود والخامات، والمعادن، مما يعكس ارتفاع الطلب في البلدان النامية، ولا سيما الصين. وفي مجال الخدمات، زادت أقل البلدان نموا حصتها من الصادرات العالمية إلى 0.8 % عام 2014 (40 مليار دولار)، ارتفاعا من 0.5% عام 2005[18]

[18] https://sustainabledevelopment.un.org/topics/trade

وفي إطار التقدم المحرز لغاية "التجارة" لعام 2017

- مثلت المناطق النامية حصة متزايدة من التجارة الدولية مع زيادة صادراتها العالمية من البضائع خلال السنوات الـ 15 الماضية، من 31.1 % في عام 2001 إلى 44.6 % عام 2015. علاوة على ذلك، حافظت المناطق النامية بشكل عام على فائض تجاري مقابل تجاه بقية العالم. أما بالنسبة لأقل البلدان نموا ، فقد انخفضت حصة الصادرات السلعية العالمية من 1.1% عام 2011 إلى 0.9% عام 2015، ويمكن إرجاع الكثير من هذا التغيير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية.

- في عام 2015، ظل متوسط التعريفات التي تطبقها البلدان المتقدمة على الواردات من أقل البلدان نموا ثابتا عند 0.9 % للمنتجات الزراعية، و6.5 % للملابس و 3.2 % للمنسوجات. كما ظل متوسط التعريفات التي طبقتها البلدان المتقدمة على الواردات من البلدان النامية دون تغيير إلى حد كبير في عام 2015.

اما بالنسبة للتقدم المحرز لغاية "التجارة" لعام 2018 فقد انخفض نصيب المناطق النامية من صادرات البضائع العالمية لمدة سنتين متتاليتين: من 45.4 % في عام 2014 إلى 44.2 % في عام 2016، وهو تباين حاد مع متوسط زيادة سنوية قدرها 1.2 نقطة مئوية بين عامي 2001 و 2012. وانخفضت الصادرات العالمية من البضائع من 1.1 % إلى 0.9 % بين عامي 2013 و 2016 ، مقارنة بالزيادة من 0.6 % إلى 1.1 % بين عامي 2000 و2013.

وبالنسبة للتقدم المحرز لمقصد التجارة وفقا لبيانات صادرة لعام 2019

- في عام 2017 ، انخفضت التعريفات المرجحة للتجارة إلى متوسط قدره 2.2 % في جميع أنحاء العالم ، ولكن لا تزال هناك اختلافات كبيرة على المستوى الإقليمي تعكس الاختلالات الاقتصادية العالمية. كما تم تطبيق أعلى متوسط للتعريفة الجمركية في عام 2017 عبر المناطق الأفريقية.

- في عام 2018، أثيرت الشكوك حول مستقبل نظام تجاري متعدد الأطراف سليم تحت منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب التوترات التجارية الكبيرة بين الاقتصادات الكبيرة.

- على الرغم من التحسن الطفيف في عام 2017، لا تزال حصة أقل البلدان نموا في الصادرات السلعية العالمية أقل بقليل من 1%. قد يؤدي النمو البطيء إلى فقدان الهدف التجاري الذي حدده برنامج عمل اسطنبول – لمضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020. وسيتعين أن تنمو الصادرات من أقل البلدان نمواً بمعدل أسرع أربع مرات تقريبًا من الصادرات العالمية إلى ترى تضاعفت حصتها في عامين.

- ظلت التعريفات التفضيلية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية في الأسواق المتقدمة دون تغيير في عام 2017. وبينما استمرت حماية قطاع الملابس بقوة في هذه الأسواق، استفادت الصادرات من أقل البلدان نموا من هوامش تفضيلية عالية – 5.9 % نقاط – في هذا القطاع.

3-2 السيناريوهات المتوقعة للتجارة الخارجية العربية في المستقبل بناء على سيناريوهات التجارة عالميا

اولا : سيناريو تشاؤمي (أقرب الى الواقع)

- يعتقد الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية أن حجم التجارة الخارجية السلعية سينخفض بصورة كبيرة وسيتجاوز على الأرجح الركود التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 (كما هو موضح في الشكل البياني). وذلك بسبب الأزمة الصحية غير المسبوقة المتعلقة بفيروس كورونا COVID 19 وعدم اليقين حول تأثيرها الاقتصادي الدقيق النطاق الواسع من الاحتمالات للانخفاض المتوقع.

- تقديرات التعافي المتوقع في عام 2021 غير مؤكدة بنفس القدر ، حيث تعتمد النتائج إلى حد كبير على مدة التفشي وفعالية استجابات السياسة.

كما ان هذه الأزمة هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية أجبرت الحكومات على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حياة الناس".[19]

- قد تتأثر تجارة الخدمات بشكل مباشر أكثر بـ COVID-19 من خلال قيود النقل والسفر المفروضة على مستوى العالم.

[19] المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو

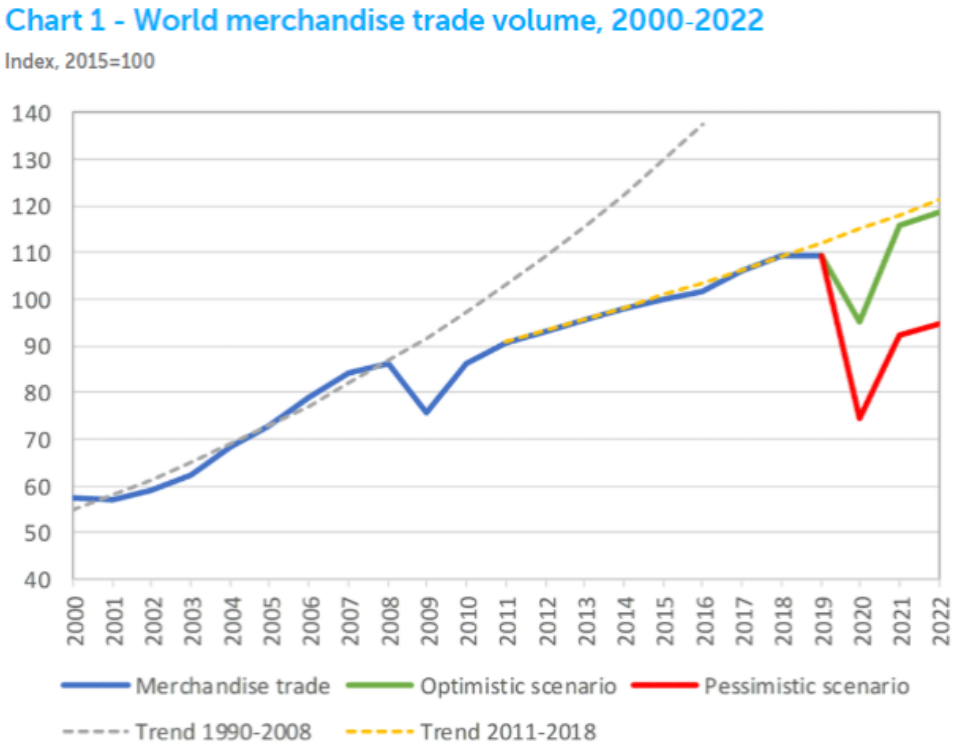

ويوضح الخط الازرق في الرسم البياني الشكل (5) اعلاه حركة التجارة السلعية منذ عام 2000 حتى 2019، ويوضح الخط الاخضر السناريو المتفائل لحركة التجارة السلعية من اواخر عام 2019 وحتى عام 2020، كما يوضح الخط الاحمر السناريو التشاؤمي خلال نفس الفترة.

ثانيا: سيناريو تفاؤلي (يفضل حدوثه)

- من الممكن ان يحدث انتعاش سريع وقوي حيث ستحدد كل من مدى سرعة السيطرة على الجائحة الخيارات السياسية التي تتخذها الحكومات اى القرارات المتخذة الآن الشكل المستقبلي لانتعاش النمو العالمي وآفاقه. وهناك حاجة إلى إرساء أسس انتعاش قوي ومستدام وشامل اجتماعيًا، وستكون التجارة مكونًا مهمًا هنا ، جنبًا إلى جنب مع السياسة المالية والنقدية. إن إبقاء الأسواق مفتوحة وقابلة للتنبؤ بها، بالإضافة إلى تعزيز بيئة أعمال مواتية بشكل عام، سيكون عاملاً بالغ الأهمية لتحفيز الاستثمار المتجدد الذي سنحتاجه. وإذا عملت الدول معًا، فسوف نشهد انتعاشًا أسرع بكثير مما لو كانت كل دولة تعمل بمفردها.

- الاتجاه نحو العمل على بناء قاعدة انتاجية لقطاعات السلعية والخدمية المولدة للناتج المحلي الاجمالي وزيادة بصورة نسبية عبر الزمن وتتمثل ابرز هذه القطاعات فى الصناعات التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية وتكون هذه القاعدة مرتكزة على العدل الاجتماعي لتوزيع الثروات والدخول وفق للجهد الانتاجي المبذولوعلى اساس من المساواة فلا الفرص وتكون متوافقة مع اهداف وغايات التنمية المستدامة 2030.

- ان تكون هناك ارادة لحدوث تشبيك عربي اسيوي افريقي متكامل ولعل تكون فكرة احياء طريق التجارة القديم المسمى بطريق الحرير " مبادرة الحزام والطريق" بمثابة شرارة التشبيك الفعلي المتجدد بين العالم العربي والقارات الثلاث اسيا واروبا وافريقيا. نظرا لوقوعه فى مركز جغرافي متوسط بين هذه القارات.

- كانت التجارة تتباطأ بالفعل في عام 2019 قبل ظهور وانتشار هذا الفيروس، مثقلة بالتوترات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي. وسجلت التجارة العالمية للبضائع انخفاضا طفيفا للعام بنسبة 10.1٪ من حيث الحجم بعد ارتفاعها بنسبة 2.9٪ في عام 2018. في غضون ذلك، تراجعت القيمة الدولارية لصادرات البضائع العالمية في 2019 بنسبة 3٪ إلى 18.89 تريليون دولار.

النتائج

- وفقا لما سبق ذكره، فمن المتوقع ان تتأثر صادرات الدول العربية خاصة المصدرة للنفط بتراجع كبير للاحتياج والطلب العالمي بنسبة لا تقل عن 50%، كما انه من المحتمل تأثر اقتصادات الدول العربية بتباطؤ الطلب لدى عدد من شركائها التجاريين كون ان الدول المتأثرة بالفيروس حاليا وهم اهم الشركاء التجاريين كالصين والولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي تستحوذ على أكثر من 65% من إجمالي الصادرات العربية.

- في حال استمرار انتشار فيروس كورونا فسوف يؤثر ذلك تأثير سلبيا على اقتصاديات دول العالم بشكل عام وعلى الدول النامية والعربية بشكل خاص كونها لن تتحمل موازناتها الاعباء المترتبة على الاغلاق بسبب الفيروس لفترات طويلة الاجل كما يرجع ايضا لعدم توافر بعض التكنولوجيا المتطورة كما سيؤدى ذلك الى فقد العديد من الوظائف على مستوى العالم وارتفاع معدلات البطالة خاصة في مجالات السياحة والنقل والمجالات الخدمية واللوجستية.

- حال انحسار انتشار الفيروس بصورة سريعة فمن المتوقع ان يؤدى ذلك الى ارتفاع مؤشرات الاقتصاد بصورة تدريجية وستشهد حرة التجارة الدولية تعافيا ملحوظ وستعاود اسعار النفط والطلب عليه ارتفاعها ومن ثم ستزيد الحصص التصديرية للدول العربية.

التوصيات

1. تعزيز دور جامعة الدول العربية في جهودها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي منذ إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية التي تستهدف زيادة مستويات التجارة البينية السلعية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي الذي سيتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من التكامل الاقتصادي العربي.
2. أهمية بذل المزيد من الجهود لتعزيز التجارة العربية البينية السلعية والمضي قدما في تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية العربية والعمل على زيادة نسبتها.
3. من الضرورة قيام الدول العربية بمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع التي يزيد الطلب عليها لضمان استعدادها لمواجهة الازمات غير المتوقعة والطارئة والتي تنشأ نتيجة لظروف خارجية وضمان مواكبتها للتكنولوجيا المتطورة وتخصيص ميزانيات اضافية لإجراء الابحاث واستخدام ادوات حديثة مثل الانذار المبكر.
4. أهمية قيام الدول العربية بتنويع منتجاتها السلعية من خلال تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مواردها الطبيعية والقوة البشرية الهائلة والموقع الجغرافي المميز للعمل على تحسين مركزها التجاري في التجارة العالمية وبالتالي تحقيق مكاسب مادية تعمل على تحسين الدخل القومي للدول العربية.
5. دعوة الدول العربية الى تنفيذ برامج اصلاح اقتصادية شاملة والنهوض بالسياسات التجارية بما يتواكب مع اهداف التنمية المستدامة 2030 لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل المستدام.
6. ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة ومعالجة قضايا الفقر والتعليم والبطالة بما يتماشى مع غايات واهداف التنمية المستدامة 2030.
7. الإسراع نحو انشاء الاتحاد الجمركي العربي والذي سيكون تمهيدا لإنشاء سوق عربية مشتركة.
8. العمل على تعزيز مستويات جودة المنتج على مستوى الدول العربية وزيادة مشاركة الدول العربية في المعارض الدولية.
9. رفع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدول العربية لتيسير وجهتها إلى الاسواق الخارجية.

قائمة المراجع

اولا المراجع باللغة العربية

أ. الاستاذ الدكتور حسين صالح (2016)،" التغيرات في اسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، يوليو

ب. أ. د. محمد عبد الشفيع عيسى (2019)، أى آفاق للتكامل الاقتصادي العربي؟ مصر الحائرة في محيطها، مجلة المستقبل العربي عدد (489)

ج. د. محمد اسماعيل، ا. جمال قاسم (2020)، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية ، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ابريل

د. د. محمد ماجد خشبة (2018)، مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المعهد القومي للتخطيط بجمهورية مصر العربية، يونيو

هـ. د. محمد عبد الله شاهين(2018)، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية لدول العربية كتاب

و. د. عرفان الحسنى ، د.هبة عبد المنعم (2020)، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين: اسبابها واثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي

ز. فريحي ابتسام، نوار ايمان (2017،2018)، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، قسم العلوم التجارية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر

ح. د. عبد الرزاق حمد حسين (2011)، التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، جمهورية العراق

ط. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة، صندوق النقد العربي

ي. تقرير آفاق الاقتصاد العربي ابريل 2020 ، صندوق النقد العربي

ك. تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" سبتمبر 2019

ل. تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" سبتمبر 2018

م. تقرير "آفاق الاقتصاد الاقليمي" لشرق الاوسط وآسيا الوسطى اكتوبر 2019– صندوق النقد الدولي

ن. تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" اكتوبر 2019، صندوق النقد الدولي

س. خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية

ع. خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، 2015 ، سبتمبر

ف. قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية – صندوق النقد العربي

ص.الاطار الاسترشادي العربي لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية(2019)، ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، جامعة الدول العربية

ق. نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2019، العدد الاول

ر. تقرير التجارة والتنمية الاونكتاد 2019

المراجع باللغة الانجليزية

a. The Arab World Competitiveness Report 2018
b. Trade and development report, UNTCAD, 2019
c. World trade report 2019 the future of service trade , World trade organization
d. The region: A door to global trade, SME competitiveness outlook 2017, ICT
e. Arab Development Outlook- vision 2030 – ESCWA
f. Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development
g. Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development
h. A/RES/74/216 -Implementation of Agenda 21, the Programme for the Further Implementation of Agenda 21 and the outcomes of the World Summit on Sustainable Development and of the United Nations Conference on Sustainable Development- General Assembly- 23 Jan 2020

مواقع ذات صلة

https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs
http://www.intracen.org/
https://www.wto.org/index.htm
https://www.trademap.org/Index.aspx
https://www.cigionline.org/
https://comtrade.un.org/
https://www.imf.org/external/index.htm
https://www.worldbank.org/
http://www.lasportal.org/Pages/Welcome.aspx
https://www.oecd.org/

Press release

- Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy-WTO